

مجلة بحوث  
كلية الآداب

البحث (٢٨)

موقف أئمة التصوف من الشريعة

إعداد

الباحث / أحمد خميس أحمد شتية  
لدرجة الدكتوراة - كلية الآداب - قسم اللغة العربية وآدابها  
شعبة الدراسات الإسلامية

تحت إشراف

أ.د / حسن السيد خطاب  
أستاذ الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة المنوفية

يوليو ٢٠١٦م

العدد (١٠٦)

السنة ٢٧

[http : // Art.menofia . edu. eg](http://Art.menofia.edu.eg) \*\*\* E- mail: rifa2012@ Gmail.com

## موقف أئمة التصوف من الشريعة

الباحث/ أحمد خميس أحمد شتيه

لدرجة الدكتوراة كلية الآداب قسم اللغة العربية وآدابها - شعبة الدراسات الإسلامية  
إشراف

أ.د/ حسن السيد خطاب

أستاذ الدراسات الإسلامية بكلية الآداب - جامعة المنوفية

مقدمة :

يعد ( التصوف ) واحدا من أهم المدارس التي ظهرت في التاريخ الإسلامي ، وكان موضوعها وشغلها الشاغل هو قضية تزكية النفس وتهذيبها ، وتقويم صفاتها ، وما اعوج من أحوالها ، فكان للصوفية فهم ومنهج خاص تفردوا به عن غيرهم ، ولم يلاحظهم فيه أحد ، واختلف أهل العلم حوله بين مؤيد ومعارض ، واستمر هذا الأمر وتطور حتى زماننا هذا ، فلا يزال التصوف وفهمه لقضية التزكية مثار خلاف بين أهل العلم .

هذا وإن التهمة الكبرى الموجهة إلى التصوف والصوفية عبر الأزمنة هي التحلل من الشريعة ، ويتجلى هذا الاتهام واضحا في الأزمنة المتأخرة التي ظهرت فيها أنماط من التصوف ( الفردي ) الذي نستطيع أن نطلق عليه تصوف العوام ، هذا الذي زاد واستشرى في الأوساط الصوفية حتى صار يشار إليه على أنه التصوف ككل .

ونستطيع القول أن قلة اهتمام المدارس الصوفية ( الطرق ) بالعلم الشرعي ، ثم السلوكي المتمثل في منهج الصوفية الأوائل ، ثم من سار على دربه ، هو ما ساهم في اتهام الصوفية بهذه التهم بالخروج عن جادة الشرع الشريف كما مر ، علاوة على ما تعيشه البلاد من ظروف مجتمعية وسياسية فيها الكثير من التخبط .

ومن وجهة النظر البحثية ، فإن الباحث المدقق لو عاد إلى مصنفات الصوفية ، وجد أن كثيرا من النصوص التي قررها أئمة التصوف المتقدمين والمتأخرين قد أكدوا أن الشريعة هي المصدر الرئيس في استمداد قواعدهم ، وأن من حاد عن الشريعة

فإما يمثل نفسه ، والتصوف منه براء ، كأنهم - أي أئمة مسلك التصوف - قد فطنوا مبكرا إلى وجود الأدياء في طريقهم ، وتسلمهم إليه .

وكان من أئمة التصوف الذين تكلموا في هذا الأمر تفصيلا الشيخ أحمد بن زروق<sup>١</sup> في رسالته المسماة " عدة المرید الصادق " ، إذ عقد فيها فصلا أسماه : " فصل في أصول ظهور مدعي التصوف في هذا الزمان بالبدع واتباع الناس لهم عليه " ، وهذا اعتراف واضح لا تجمل فيه من واحد من أئمة التصوف بتسلل الدلاء والمدعين الذين نجحوا في اختراق صفوف من انتمى إلى التصوف ، وصاروا بعد ذلك سببا في اتهامه وأهله بتلك التهم سالفة الذكر .

ويجدر التأكيد في هذا الموضوع أن التصدي لمن تسلل إلى التصوف وتزيا بزبي أهله هو واجب القائمين على أمر التصوف من أجل بيان خطر أولئك الأدياء على الدين وفضح سرائرهم ، قال أحمد بن زروق متحدثا عن أسباب دخول هؤلاء إلى التصوف " أولها : نقص الايمان بعدم العلم بحرمة الشارع ، وفقد نور الإيمان الهادي إلى اتباع الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، قال الله تعالى : ( وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَفَرَّقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ )<sup>٢</sup> ، وقال أحمد بن حضرويه رضي الله عنه : " الدليل لائح والطريق واضح ، والداعي قد أسمع ، فما التحير بعد هذا إلا من العمى ، الثاني : الجهل بأصول الطريقة ، واعتقاد أن الشريعة خلاف الحقيقة ، وهذا هو الأصل الكبير في ذلك ، وهو من مبادئ الزندقة ، ومنه خرجت الطوائف لها ، وصار الفروع الجامد لا يتوقف في سبب الصوفية ، والمتصوف الجاهل لا يتوقف في النور من العلم وأهله ، وخالف ظاهر الشريعة في أمره ، ويرى ذلك كمالا في محله ، الثالث : حب الرياسة

<sup>١</sup> " هو : أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى الشهاب البرنسي المغربي الفاسي المالكي المعروف بزروق ، ولد بفاس في المحرم من سنة ست وأربعين وثمانمائة ، قرأ الرسالة في الفقه المالكي على الشيخ عبد الله الفخار ، وعلى السبطي حثا وتحقيقا ، وحبب إليه التصوف فانتظم في طريق القوم على يد المملك الشيخ المالكية ، وصار أستاذ رواقهم ، له مصنفات كثيرة منها شرح القرطبية في فقه المالكية ، وشرح حزب البحر للشاذلي ، وشرح أسماء الله الحسنى ، قواعد التصوف ، توفي سنة تسع وتسعين وثمانمائة " انظر : مقامة كتاب قواعد التصوف لزروق تحقيق محمود بيروتي

والظهور مع الضعف عن أسبابها والقصور ، فيضطربهم ذلك لإحداث أمور تستميل القلوب<sup>٢</sup>

وهو نص قوي في بابه ، وموضع من أهم المواضع في بيان موقف أئمة التصوف من الدخلاء والأدعياء ، غير أن واقع الصوفية اليوم بعيد بدرجة كبيرة عن ذلك ، فقد كثر في التصوف الدخلاء والأدعياء ، وما زالت الأبواب تفتح أمامهم ، ويتوغلون في صفوف الصوفية حتى ألحقوا بهم بالغ الضرر .

### نصوص الصوفية في بيان موقفهم من الشريعة :

بعد المقدمة السابقة بقي سوق النصوص التي تترجم عن موقف التصوف من الشريعة ، وأقوال أئمة التصوف في بيان موضع الشريعة من مسلكهم ، وفيما يلي نذكر لثلاثة من الأقوال حسبما ورد في مصنفات الصوفية ، مرتبة ترتيباً زمنياً .

أبو سليمان عبد الرحمن بن عطية الداراني ( ت : ٢١٥ هـ )<sup>٤</sup> :

والداراني هو من أئمة التصوف الأوائل ، وكان ممن أرسوا قواعد مسلك التصوف ، وله أقوال عديدة في التزكية والسلوك ، حتى إن كتب التصوف تعج بها .

وموضع الاستشهاد هنا قوله الذي ذكره ابن القيم في ( مدارج السالكين ) :

" ربما وقع في قلبي النكتة من نكت القوم ، فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين : الكتاب والسنة ، وقوله : منه أي : من قلبي<sup>٥</sup> "

وفي عبارة مشابهة قال أيضا : " ربما تتكت الحقيقة قلبي أربعين يوما فلا آذن لها أن تدخل قلبي إلا بشاهدين عدلين من الكتاب والسنة<sup>٦</sup> "

<sup>٢</sup> أحمد بن أحمد البرنسي المغربي المشتهر بزروق - قواعد التصوف - ت : محمود بيروتي - ص ٤٥-٤٦-٤٧ بتصرف - دار البيروتي - دمشق - ط الأولى - ٢٠٠٤

<sup>٤</sup> هو : أبو سليمان ، عبد الرحمن بن أحمد ، وقيل : عبد الرحمن بن عطية ، وقيل : ابن عساكر العنسي الداراني ، ولد في حدود الأربعين ومئة ، وروى عن : سفیان الثوري ، وأبي الأشهب العطاردي ، وعبد الواحد بن زيد البصري ، وعقمة بن سويد ، وصالح بن عبد الجليل ، روى عنه : تلميذه أحمد بن أبي الحواري ، وهاشم بن خالد ، وحמיד بن هشام العنسي ، وعبد الرحيم بن صالح الداراني ، وإسحاق بن عبد المؤمن ، وعبد العزيز بن عمير ، وإبراهيم بن أيوب الحوراني ، توفي أبو سليمان سنة خمس عشرة ومنتين ، وقال أحمد بن أبي الحواري : مات سنة خمس ومنتين " ( انظر : سير أعلام النبلاء - ج ١٠ ص ١٨٢-١٨٣ )

<sup>٥</sup> تحقيق : لجنة من العلماء ج ٢ ص ١٧٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - د ت  
<sup>٦</sup> أبو نصر السراج الطوسي - اللمع - ت : عماد زكي البارودي - ص ١١١ - المكتبة التوفيقية - مصر - د - د ت

وهو يتناول هنا أمرا من أمور السلوك عند أهل التصوف ، وهو الذي عبر عنه بـ ( النكتة ) ، والنكتة في اللغة هي : " الأثر الحاصل من نكت الأرض " <sup>٧</sup> ، والنكتة هنا أراد بها الإشارة إلى ناتج السلوك والمجاهدة في قلب سالك طريق التصوف ، وما قد يفتح الله به عليه ، وهو ما سماه في العبارة الثانية ( الحقيقة ) .

وقد مرت الإشارة إلى دلالة لفظة الحقيقة عند الصوفية بأنها " أسرار الشريعة ونتيجة الطريقة - وهو السلوك - ، وأنها العلوم والمعارف التي يفتح الله بها على قلوب السالكين بعد توفيقه لهم لتصفية نفوسهم من أكار النفوس وصفاتها الرديئة " <sup>٨</sup>

وفي العبارتين السابقتين كليهما تقرير لأسلوب التعامل الذي ارتآه أئمة التصوف لما كان ناتجا عن السلوك ، فهذه المواجيد أو الفهوم التي تقع في قلب السالك طريق التصوف لا بد من عرضها على ظاهر الكتاب وصحيح السنة ، فإن وافق ذلك ما جاء فيهما كان معتمدا عند القوم ، وإن خالفهما فلا عبرة به ، ولا يعتد أو يحتج به .

هذا وإن هذه القاعدة التي قررها أهل التصوف تتفق مع ما قاله أئمة الشريعة في التعامل مع هذه الفهوم والفتوحات التي تكلم بها الصوفية ، والتي قد تكون فيها خاصا في كتاب الله ، وهو ما عرفه أهل العلم بعد ذلك بـ " التفسير الإشاري " ، وهو نوع من الفهم المخصوص لكتاب الله - عز وجل - ، والذي قال به بعض الصوفية ، فوردت على ألسنتهم معان قالوا أنها من نواتج السلوك ، وقد وقف أهل الشرع من هذه الأقوال موقفا حاسما ، فوضعوا ضوابط لقبول هذه الفهوم والتفسير ، كي تكون تلك الضوابط عاصمة من الزلل ، وموجهة تلك الأقوال إلى ما يوافق الكتاب الكريم والسنة الشريفة .

قال صاحب " مناهل العرفان " <sup>٩</sup> : " التفسير الإشاري هو تأويل القرآن بغير ظاهره لإشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف ، ويمكن الجمع بينها وبين الظاهر

<sup>٧</sup> مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - ص ٩٥٠ - دار الشروق الدولية - مصر - ط الرابعة - ٢٠٠٤  
<sup>٨</sup> د. عبد الحليم محمود - أبو البركات سيدي أحمد النذير - ص ٨٧ ، بتصرف - دار المعارف - مصر - ط دت

<sup>٩</sup> " هو : محمد عبد العظيم الزرقاني ، من علماء الأزهر الشريف ، تخرج بكلية أصول الدين ، وعمل بها مدرسا لعلوم القرآن والحديث ، وتوفي بالقاهرة ، من كتبه : مناهل العرفان في علوم القرن ، وبحث في الدعوة والإرشاد ، توفي سنة ١٣٦٧هـ " انظر : الأعلام للزركلي ج ٦ ص ٢١٠

المراد " ١٠ " ، ثم ساق ما قد اشترطه أهل العلم لاعتماد هذه التفاسير ضمانا لعدم حصول الخلط أو الالتباس على عوام المسلمين ، إدراكا منهم أن هذه الفهوم خاصة

بأرباب التصوف ومن نحا نحوهم خمسة شروط ، وهي :

ألا يتنافي التفسير وما يظهر من معنى النظم القرآني الكريم

ألا يدعى أن هذا التفسير هو المراد ، وأن ما سواه غير صحيح ولا معتمد

ألا يكون التأويل بعيدا أو سخيلا

ألا يكون له معارض شرعي أو عقلي

أن يكون له شاهد شرعي يؤيده .<sup>١١</sup>

والناظر في هذه الشروط الخمسة يجدها عين ما جاء في عبارة الشيخ الداراني - رحمه الله - ، فكلها ضبط لكلام الصوفية في العلوم الحقيقية بعرضها على الكتاب والسنة ، لئلا يترتب على ذلك خلط أو لبس .

إن ، فالقاعدة المستفادة من كلام الداراني والتي يخرج الباحث بها من هذه المقولة الواردة عنه هي : أنه - إن كانت ثمة فهوم أو فتوحات أو أذواق فتح الله بها على السالك طريق التصوف وما إليه من التزكية والمجاهدة ، فإنها لا تقبل على علاتها ، بل يجب وجوبا ملزما أن تعرض أولا على الكتاب والسنة ، ليتبين صحتها من سقمها ، وما كان فيها واردا أو إلهاما إلهيا من غيره ، فعلى من سلك مسلك التصوف ألا يقبل كل ما يعن له إلا بعد اعتماد ما لديه من مصدري الوحي المعصوم ، وذلك كي تبرأ ذمته أمام الله إذا هو تحدث بهذه الفهوم وأخذها عنه غيره واعتقدتها وعمل بها .

<sup>١١</sup> محمد عبد العظيم الزرقاني - مناهل العرفان في علوم القرآن - تحقيق: أحمد بن علي - ج ٢ ص ٦٧ - دار الحديث - مصر - د. ط - ٢٠٠١

السابق - ج ٢ ص ٦٩

أبو الحسن أحمد بن أبي الحواري (ت: ٢٣٠ هـ) ١٢:

وهو من أئمة التصوف المتقدمين ، وقد ورد عنه في هذا الصدد قوله : " من عمل

عملا بلا اتباع سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم فباطل " ١٣ .

وتفيد العبارة بيان نظرة واحد من أئمة التصوف تجاه السنة الشريفة ، التي هي

المصدر الثاني من مصادر التشريع ، فهو قد قصر جانب السلوك على مسلك

التصوف في جانب اتباع السنة الشريفة ، فجعل السنة عمدة للسلوك .

وحسب عبارة الرجل ، فهو - كواحد من أئمة التصوف - يرى السلوك الصوفي

مختصرا في السنة الشريفة ومقتصرا عليها ، وهو مثل ما ذهب إليه وقرره أهل

الظاهر ، قال الشوكاني ١٤ في " إرشاد الفحول " : " اعلم أنه قد اتفق من يعتد به

من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل

الحلال وتحريم الحرام " ١٥

إذن ، فالرجل لم يخالف أهل الأصول في جعل السنة عمدة في السلوك ، فالسنة

هي التطبيق العملي للقرآن ، وفي هذا المعنى أيضا قال الأوزاعي ١٦ : " الكتاب

١٢ " هو : أبو الحسين أحمد بن أبي الحواري ، من أهل دمشق ، صحب أبا سليمان الداراني ، وسفيان بن عيينة  
وجماعة من المشايخ ، مات سنة ثلاثين ومائتين ، كان الجنيد رحمه الله يقول : " أحمد بن أبي الحواري ربحانة  
الناس " (انظر : الطبقات الكبرى - الشعراني - ص ١١٨ )

١٣ أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري المشهور بالشعراني - الطبقات الكبرى - ت : خليل  
منصور - ص ١١٨ - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٤١٨ هـ

١٤ " هو : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ولد يوم الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة اثنتين وسبعين بعد  
مائة والألف في بلدة هجرة شوكان ، لازم إمام الفروع في زمانه القاضي أحمد الحرازي ، وأخذ النحو عن

السيد إسماعيل بن حسن والعلامة عبد الله النهدي ، والعلامة القاسم الخولاني ، والبيان والمنطق عن العلامة  
حسن بن محمد المغربي ، ولازم في كثير من العلوم مجدد زمانه السيد عبد القادر الكوكباني ، وغيرهم ، من

مصنفاته : تفسير فتح القدير ، ومختصر الدرر البهية في الفقه ، وبل الغمام ، والدراري المضبنة ، ودر  
المائتين والألف " انظر : مقدمة نيل الأوطار تحقيق : رائد صبري

١٥ محمد بن علي بن محمد الشوكاني - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - تحقيق : أبو حفص  
سامي بن العربي الأثري - ص ١٨٧ - دار الفضيحة - الرياض - ط الأولى - ١٤٢١ هـ

١٦ " هو : عبد الرحمن بن عمرو بن محمد ، شيخ الإسلام ، كان يسكن بمحلة الأوزاع ، وقيل : كان مولده  
ببعلبك ، حدث عن عطاء بن أبي رباح ، وأبي جعفر الباقر ، وعمرو بن شعيب ، ومكحول ، وقتادة ، وغيرهم  
كثير ، روى عنه : ابن شهاب الزهري ، ويحيى بن أبي كثير ، وهما من شيوخه ، وشعبة ، والثوري ، ويونس

بن يزيد ، وغيرهم كثير " انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي ج ٧

أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب ، قال ابن عبد البر : يريد أنها تضى عليه وتبين المراد منه " ١٧

أبو اليزيد البسطامي ( ت : ٢٦١ هـ ) : ١٨

وهو أيضا من أئمة التصوف المتقدمين ، روى عنه صاحب ( اللمع ) قوله : " لقد هممت أن أسأل الله - تعالى - أن يكفيني مؤنة الأكل ، ومؤنة النساء ، ثم قلت : كيف يجوز لي أن أسأل الله عزوجل هذا ، ولم يسأله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم أسأله " ١٩

ويستدل بهذه العبارة على متابعة أهل التصوف للسنة الشريفة ، وأبو يزيد في هذا القول يلفت النظر إلى جانب المجاهدة عند أهل التصوف ، وهو ركن ركين في السلوك عندهم ، فإن الصوفية بنوا طريقهم على المجاهدات ، وكلام أبي يزيد هنا عن الطعام والنساء إنما انبعث من حرصه - كواحد منهم - على البعد عن الشهوات ، ومنها شهوة البطن والنساء ، وهو ما لا يتأتى إلا ببذل الجهد ، وقد سئل أبو سعيد الخراز<sup>٢٠</sup> عن المعرفة فقال : " المعرفة تأتي من وجهين : من عين الجود، وبذل المجهود " ٢١ ، وقال القشيري<sup>٢٢</sup> في رسالته : " واعلم أن من لم يكن في بدايته

<sup>١٧</sup> محمد بن علي بن محمد الشوكاني - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - تحقيق : أبو حفص سامي بن العربي الأثري - ص ١٨٩

<sup>١٨</sup> هو : أبو يزيد ، طيفور بن عيسى بن شروسان البسطامي ، أحد الزهاد ، أخو الزاهدين : آدم وعلي ، وكان جدهم شروسان مجوسيا ، فأسلم ، يقال إنه روى عن : إسماعيل السدي ، وجعفر الصادق ، أي : الجد ، وأبو يزيد ، فبالجهد أن يدرك أصحابهما ، وقل ما روى ، وله كلام نافع ، قال السلمي في " تاريخ الصوفية " : توفي أبو يزيد عن ثلاث وسبعين سنة ، توفي ببسطام ، سنة إحدى وستين ومائتين " ( انظر سير أعلام النبلاء ج ١٣ ص ٨٦-٨٩ ) .

<sup>١٩</sup> أبو نصر السراج الطوسي - اللمع - ت : عماد زكي البارودي - ص ١١١

<sup>٢٠</sup> " شيخ الصوفية ، القدوة ، أبو سعيد ، أحمد بن عيسى البغدادي الخراز ، أخذ عن : إبراهيم بن بشار الخراساني ، ومحمد بن منصور الطوسي ، وروى عنه : علي بن محمد الواعظ المصري ، وأبو محمد الجبري ، وعلي بن حفص الرازي ، ومحمد بن علي الكتاني ، وآخرون ، وقد صحب السري السقطي ، وذا النون المصري ، وهو من كبار شيوخ الصوفية ، كان أحد المذكورين بالورع والمراقبة ، وحسن الرعاية والمجاهدة ، وحدث شيئا يسيرا عن إبراهيم بن بشار صاحب إبراهيم بن آدم وعن غيره ، وروى عنه علي بن محمد المصري " توفي سنة ست وثمانين ومئتين ، وقيل : سبع وستين ومئتين " انظر : سير أعلام النبلاء ج ١٣ ص ٤١٩-٤٢٠ و تاريخ بغداد ج ٥ ص ٤٥٤

<sup>٢١</sup> أبو نصر السراج الطوسي - اللمع - ت : عماد زكي البارودي - ص ٣٩

<sup>٢٢</sup> هو : عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري أبو القاسم ، صاحب الرسالة والتفسير وغيرهما ، صحب أبا علي النقاق ، وأصله من ( أستواي ) من العرب الذين قدموا خراسان ، أخذ الفقه فأتقنه ، ثم الأصول على ابن فورك ، ونظر في كتب ابن الباقلاني ، ولد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ، ومات سنة خمس وستين وأربعمئة بنيسابور " انظر : طبقات الأولياء لابن الملقن ص ٢٥٨/٢٥٩/٢٦٠



صاحب مجاهدة ، لم يجد من هذا الطريق شمة " ٢٣ ، وللصوفية كلام كثير في هذا الخصوص في مصنفاتهم مبوبا أو مفرقا .

وأبو يزيد البسطامي إنما هم أن يتوجه إلى الله - عزوجل - بهذا الطلب دفعا للشهوات التي يراها معطلة له عن الوصول إلى مقصوده ، فكان هذا نابعا من حرصه على السلوك إلى ربه - عزوجل - دون قيود تعوقه عن السير إلى الله والمعرفة به ، ورغم نبل الغاية إلا أنه قدم الأصل ، وهو سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - الفعلية ، وفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - لذلك وعدمه ، فلما علم - بعد مراجعة - انتفاء فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - لهذا الأمر ، وعدم طلبه - صلى الله عليه وسلم - من ربه - عزوجل - مثل هذا الطلب انتهى هو عنه .

ومما يروي عن البسطامي كذلك في الصدد نفسه أنه " كان في زمنه رجل بقومس مشهور بالورع والزهد، فقال أبو يزيد يوما لأصحابه: قوموا بنا ننظر إلى هذا الرجل الذي شهر نفسه بالولاية ، فذهبوا معه، فلما خرج الرجل من منزله ودخل مسجده رمى ببزاقه نحو القبلة فقال أبو يزيد: قوموا بنا ننصرف من غير أن نسلم ، فإن هذا الرجل ليس بمأمون على أدب من آداب الشريعة التي أدب بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فكيف يكون مأمونا على ما يدعيه من مقامات الأولياء الصديقين "

٢٤

وهاتان الروايتان قليل من كثير في هذا الباب مما يروي عن أئمة مسلك التصوف ، مما يستلقت النظر إلى مقاييسهم التي اعتمدها معايير للتمييز بين الصادق والمدعي ، فالوقوف عند الآداب الشرعية الظاهرة أمر يؤكدون عليه ، ومن جملة تلك الروايات التي تؤكد على هذا المعنى أيضا لاسيما عند أبي يزيد البسطامي قوله : " لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات إلى أن يرتفع في الهواء ، فلا تغتروا به، حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي ، وحفظ الحدود ، وأداء الشريعة " ٢٥

٢٣ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري - الرسالة القشيرية - ت : خليل المنصور - ص ١٣٣ - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٤٢٢ هـ  
٢٤ أبو نصر السراج الطوسي - اللمع - تحقيق : عماد زكي البارودي - ص ١١٠  
٢٥ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية - مدارج السالكين - ت : لجنة من العلماء - ج ٢ ص ١٧٣

وفي العبارة معايير أبي يزيد في الحكم على الصادق ، وتمييزه عن المدعي ، وهي : " الائتثار بالأوامر واجتناب المنهيات ، وحفظ الحدود ، وأداء الشريعة " ، وحسب الرجل فإن من كان حافظا لشريعة الله من حيث الأوامر والنواهي فهو صاحب الصدق ، وهو المرید الصالح ، ومن كان على غير هذا المسلك فإنه حذر منه بقوله : " فلا تغفروا به " ، أي لا تعتقدوا فيه الولاية أو الصلاح ، حتى لا يكون ذلك الاعتقاد سببا في افتتانكم في دينكم ، وابتعادكم عن جادة الدين .

أبو القاسم الجنيد ( ٢٩٧هـ ) :<sup>٢٦</sup>

وهو الملقب بـ " سيد الطائفة " كما ذكر ذلك الشعراني في ( الطبقات )<sup>٢٧</sup> ، وهو من أئمة التصوف الذين نقلت عنهم كثير من قواعده ، وبينوها في مصنفاتهم ، وللجنيد مقولات تؤكد اهتمام أهل التصوف بجانب الشرع ، وتنفي ما ينسب إليهم من الاتهامات بالتحلل منها ، فله أكثر من عبارة يؤسس فيها هذا المعنى ، مبينا أنه لا انفكاك للمريد في طريقهم عن لزوم الكتاب والسنة .

وإن من جملة الأقوال المنقولة عن الجنيد في هذا الباب قوله : " مذهبنا هذا مقيد بأصول الكتاب والسنة ، علمنا هذا مشيد بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

٢٨

واستخدام الجنيد لفظة " مقيد " ، تفيد نفي الإطلاق ، فالتقييد مضاد الإطلاق ، فليس التصوف عنده من حيث قواعده مطلقا أي متحررا ، بمعنى أنه لا قيد عليه ، بل إنه - حسب قول الرجل - مقيد ومرتبب بما أرساه الشرع الشريف من أحكام وآداب وحدود ، كذلك فقد استخدم أيضا كلمة " أصول " قبل " الكتاب والسنة " ليدلل بذلك أن أهل مسلكه سائرون على فهوم أهل العلم الشرعي ، وأنهم لم يتميزوا عنهم

<sup>٢٦</sup> هو : أبو القاسم الجنيد بن محمد الزجاج ، أصله من نهاوند مولده ومنشؤه بالعراق ، صحب خاله السري السقطي والحارث المحاسبي ومحمد بن علي القصاب ، وكان من كبار أئمة القوم وساداتهم وكلامه مقبول على جميع الأئمة ، مات رضي الله عنه يوم السبت سنة سبع وتسعين ومائتين " انظر : الطبقات الكبرى للشعراني ص ١٢٢

<sup>٢٧</sup> أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري المشهور بالشعراني - الطبقات الكبرى - ت : خليل المنصور - ص ١٢٢ - دار الكتب العلمية - لبنان - ط الأولى - ١٤١٨هـ

<sup>٢٨</sup> أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية - مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين - ت : لجنة من العلماء - ج ٢ ص ١٧٢

بفهم يشنون به عن إجماع أهل الأصول ، ثم كانت عبارته الثانية مؤكدة للأولى ،  
ومشددة أيضا على اتباع السنة الشريفة .

ويلاحظ أن الجنيد استخدم في العبارة الأولى كلمة " مقيد " ، وفي الثانية كلمة  
مشيد " ، وفي رواية أخرى عنه أنه قال : " علمنا هذا مشتبك بحديث رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم - " ٢٩ ، فاستخدامه مثل تلك الألفاظ يتماشى مع ما ورد عن  
سابقه في الدلالة على أنهم يرون انطلاق قواعد التصوف من حيث السنة الشريفة  
في القول والفعل ، فكأنه يريد أن يوضح أن استمداد علم التصوف من حيث قواعد  
ينطلق من حيث ارتكازه على سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وأن الصوفية  
اتخذوا من فهمهم للسنة منطلقا إلى تشييد قواعد مسلكهم .

وإن المتتبع لشخصية صوفية هامة كالجنيد ، والقاريء لما ورد عنه من عبارات في  
هذا الباب ، يجده وقد أولى اهتماما غير قليل بالتأكيد على أهمية العلوم الشرعية  
بالنسبة لسالك مسلك التصوف ، فما نقل عنه قوله : " من لم يحفظ القرآن ولم يكتب  
الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر ، لأن علمنا مقيد بالكتاب والسنة " ٣٠ .

كما نقل عنه أيضا قوله : " الطرق كلها مسدودة عن الخلق إلا من اقتفى أثر  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واتبع سنته ولزم طريقته ، لأن طرق الخيرات  
كلها مفتوحة عليه ، وعلى المقتفين أثره والمتابعين " ٣١ ، فكل تلك العبارات تعبر  
لأهمية العلم الشرعي ، المتمثل في القرآن والسنة ، ثم ما تشعب منهما فهما ،  
وضرورته للمتصوف .

فالجنيد - في كل ما مر - يرسى في الشخصية الصوفية جانب البصيرة في  
السلوك ، والذي لن ينمو أو يزدهر إلا بفقهِ علوم الشريعة من فهم كتاب الله وحديث  
سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وهو ما ينقص الكثيرين ممن مسلكهم  
في هذا الزمان .

٢٩ أبو نصر السراج الطوسي - اللمع - ت : عماد زكي البارودي - ص ١١٠

٣٠ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية - مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك

نستعين - ت : لجنة من العلماء - ج ٢ - ص ١٧٢

٣١ السابق : نفسه

وإجمال ما مر من عبارات الجنيد أنه يرى التصوف مبنياً على الكتاب والسنة ، فما كان منسوباً إليه مما يخالفهما فهو مردود ، ويلزم من أراد سلوك التصوف ببناء سلوكه على فهم القرآن الكريم ، والسنة الشريفة ، ومعانيهما ومراميهما .

المصري السقطي ( ت : ٢٥٣ هـ ) :<sup>٣٢</sup>

نقل عن السري - رحمه الله - قوله : " التصوف اسم لثلاثة معان : " وهو الذي لا يظفيء نور معرفته نور ورعه ، ولا يتكلم بباطن ينقضه عليه ظاهر الكتاب والسنة ، ولا تحمله الكرامات على هتك أستار محارم الله " <sup>٣٣</sup>

والسري - وهو من أئمة التصوف - في هذه العبارة يبين ويؤكد ما كان عليه أهل التصوف الأوائل ، فليدهم أسس وقواعد مشتركة اتفقوا فيها ، فهو في هذه العبارة يتناول الجوانب القلبية السلوكية ، وقد أورد السري في عبارته جملاً ثلاثة تأخذ بيد من يبحث عن حقيقة علم التصوف إلى حيث الاهتداء واليقين بما تنطوي عليه سريرة من كان منسوباً إلى هذا العلم ، ففي الأولى تكلم عن المعرفة ، وكأنه يشير بها إلى ما ناله العبد كسباً ووهباً من القرب من مولاه - جل وعز - ، وفي هذا المعنى قال الطوسي<sup>٣٤</sup> في " اللمع " في باب " ما قالوا في المعرفة ، وصفة العارف ، وحقيقة ذلك ببيانها " :

" المعرفة معرفتان : معرفة حق ، ومعرفة حقيقة ، فمعرفة الحق : معرفة وحدانية ، على ما أبرز من الأسماء والصفات ، ومعرفة الحقيقة على أن لا سبيل إليها ، لامتاع الصمدية وتحقيق الربوبية ؛ لقوله - عز وجل - : ( ولا يحيطون به علماً ) " <sup>٣٥</sup>

<sup>٣٢</sup> هو : أبو الحسن سري بن المغلس السقطي ، أحد الأوتاد ، كان أوحد زمانه في الورع وعلم التوحيد ، ملازمًا بيقته لا يخرج منه ، ولا يراه إلا من يقصده ، وكان تلميذ معروف الكرخي ، يقال إنه خال الجنيد ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين على الأصح " انظر : طبقات الأولياء لابن الملقن : ص ١٦٠ ، طبقات الصوفية للسلمي : ص ٥٢

<sup>٣٣</sup> نستعين - ت : لجنة من العلماء - ج ٢ ص ١٧٢

<sup>٣٤</sup> هو : عبد الله بن علي الطوسي ، أبو نصر السراج ، زاهد ان شيخ الصوفية على طريقة السنة ، له كتاب اللمع في التصوف ، توفي عام ثمانية وثمانين وتسعمائة " انظر : الأعلام للزركلي ج ٤ ص ١٠٤

<sup>٣٥</sup> أبو نصر السراج الطوسي - اللمع - ت : عماد زكي البارودي - ص ٣٩ ، ٤٠

فكانه يشير في العبارة إلى أن المعرفة هي التحقق بمعرفة مقام المخلوق من مقام الخالق ، ومعرفة صفات الله والواجب والجائز له والمستحيل عليه ، فالمعرفة عندهم هي ' صفة من عرف الحق - سبحانه - بأسمائه وصفاته ؛ ثم صدق الله - تعالى - في معاملاته ' ٣٦ ، أما الورع عندهم فقد عرفه إبراهيم بن أدهم ٣٧ بأنه : ' ترك كل شبيهة ، وترك كل ما لا يعينك ' ٣٨ ، وقال الشبلي : ' الورع أن تتورع عن كل ما سوى الله تعالى ' ٣٩ ، وقال سفيان الثوري : ' ما رأيت أيسر من الورع ، ما حاك في نفسك تركته ' ٤٠ .

فحاصل أقوالهم أن الورع هو ترك المعاصي على عمومها ، صغيرها وكبيرها ، وصون النفس عن الوقوع فيها ، وأكبر تلك المعاصي عندهم هو الغفلة عن الله ، وعليه ، فيكون معنى قوله ' لا يطفىء نور معرفته نور ورعه ' : أن من سلك طريق أهل التصوف ، وأكرمه ربه بتوفيقه له ، وأعانته حتى وصل إلى درجة القرب التي تؤهله للمعرفة بربه ، عليه ألا يغتر بما وصل إليه من درجات ، فيتترك ما عليه من واجبات مثل صيانة النفس عن الشبهات ، والتورع عن الوقوع في المحرمات ، بل عليه أن يبقى سائرا على جادة الطريق ، فلا يحيد عن الشرع ولزوم الأمر واجتناب النهي حتى يلقى الله على هذه الحال .

أما قوله : ' ولا يتكلم بباطن ينقضه عليه ظاهر الكتاب والسنة ' : فهو هنا يبين قاعدة هامة ، إذ أنه لا يجوز لأي منتسب للتصوف أن يدعي معرفة من شأنها أن تخل بما أجمعت عليه الأمة ، من كلام في معاني القرآن الكريم والسنة الشريفة ، أو فتوى في أمور الدين على عمومها ، بل على كل من ارتأى في نفسه الأهلية للكلام في التصوف أو في أمور الدين أن يضبط لفظه واصطلاحه على ما جاء به الشرع الشريف ، وما ورد من معاني في الكتاب والسنة ، وهو امتداد لما أكد عليه أسلافه

٣٦ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري - الرسالة القشيرية - ت : خليل المنصور - ص ٣٤٢  
 ٣٧ هو : إبراهيم بن أدهم ، أبو إسحاق البلخي ، ولد بمكة ، صاحب سفيان الثوري ، والفضيل بن عياض ، وتوفي سنة إحدى وستين ومائة ، ومنه جملة أفرادها ابن الحلبي بالتأليف " انظر : طبقات الأولياء لابن المقفع ص ٧٦ ،

٣٨ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري - الرسالة القشيرية - ت : خليل المنصور - ص ١٤٦  
 ٣٩ السليق : ص ١٤٧  
 ٤٠ السليق : ص ١٤٨

من أئمة التصوف ، كقول أبي سعيد الخراز " : كل باطن يخالفه ظاهر فهو باطل " ، وهو مثيل قول أبي سليمان الداراني : " لا أقبل إلا بشاهدين عدلين هما الكتاب والسنة " ، وذلك لأنهما هما الضابط ، وهما الحكم والفيصل في بيان مخالفة الظاهر للباطن أو اتفاقه معه .

أما قوله : " ولا تحمله الكرامات على هتك أستار محارم الله " : فهذا أدب شرعي ، وليس مقتصرًا على التصوف ، ففيه بيان لأدب من آداب الواصلين ، فإن أهل الاستقامة إن من الله عليهم بمنحه ، حصلت على أيديهم خوارق العادات ، وهي المسماة عند أهل السنة بـ " الكرامات " ، والتي سيأتي بيانها تفصيلاً في موضعها من البحث - إن شاء الله - ، لكن هذه الكرامات ، وما لها من أثر في نفوس من يمن الله عليهم بها من عباده المقربين ، لا تبيح لصاحبها أن يتجرأ على عباد الله إذا كشف الله له طرفاً من الأسرار ، فيكشف أسرارهم ، ويظهر عوراتهم ، فليس ذلك من شأن أهل التصوف كما أراد الرجل أن يقول في عبارته .

فحاصل قوله : أن السالك طريق التصوف واقف في محل العبودية لله - عز وجل - ، ملتزم بآداب الشريعة الظاهرة ، لا يبرح هذا المقام حتى يلقي الله ، فهو - إن من الله عليه بالقبول - فهو في محل العبودية يؤدي شكر ما أنعم به ربه عليه من نعمة القرب غير ملتفت إلى سواه ، ولا تحركه نفسه أن يترخص لنفسه ، أو يتساهل في أداء المأمورات واجتناب المنهيات اتكالاً على قربه من ربه ، وإن فتح الله عليه ، فإنه يقيم الحجة على نفسه وعلى من يسمع منه ، فيرد كل قول إلى الكتاب والسنة ، حتى يبرأ ذمته بين يدي ربه ، وإن من الله عليه فقربه وخرق له العادات ، وكشف له الأسرار ، ولاحت عليه شوارق الأنوار ، فإن ذلك لا يحرك مكنونات النفس لديه فيكشف ما ستره الله على العباد من أسرارهم ، ولا ما كان بينهم وبين ربهم

سبقت ترجمته

أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية - مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين - ت : لجنة من العلماء - ج ٣ ص ١٧٢

أبو الحسين النوري ( ت : ٢٩٥ هـ ) : ٤٣

قال : " من رأيتَه يدعي مع الله حالة تخرجه عن حد العلم الشرعي فلا تقرب منه " ،  
وقد وردت هذه المقولة بلفظ قريب من هذا اللفظ عن أبي محمد عبد الله بن محمد  
المرتعض النيسابوري<sup>٤٥</sup> ، قال : " من رأيتَه يدعي حالا مع الله باطنة ، لا يدل عليها أو  
يشهد لها حفظ ظاهر ، فاتهمه على دينه " <sup>٤٦</sup> .

وقد تكلم أئمة التصوف في مفهوم الحال ، قال الطوسي : " الحال نازلة تنزل  
بالقلوب فلا تدوم ، وقيل : الحال هو ما يحل بالقلوب ، أو تحل به القلوب من صفاء  
الأذكار " <sup>٤٧</sup> ، وقال القشيري في رسالته : " الحال عند القوم : معنى يرد على  
القلب ، من غير تعمد منهم - أي من صاحبه - ، من طرب أو حزن ، أو بسط أو  
قبض ، أو شوق ، أو انزعاج ، أو هبة ، أو اهتياج " <sup>٤٨</sup>

وعليه نستطيع أن نفهم أن الأحوال يفهمها أهل التصوف على أنها نتائج الذكر ،  
وأنها حالة خاصة تحل بالقلب فيسلم لها من ترد عليه ، وهذه الأحوال قد حددها أهل  
التصوف وبينوها ، فمنها ما تكلم فيه الأوائل كالطوسي في " اللمع " : فذكر منها :  
( حال المراقبة وحقائقها ، وحال القرب ، وحال المحبة ، وحال الخوف ، وحال  
الرجاء ، وحال الشوق ، وحال الأنس ، وحال الطمأنينة ، وحال المشاهدة ، وحال  
اليقين ) <sup>٤٩</sup> .

<sup>٤٣</sup> " هو : أبو الحسين أحمد بن محمد النوري - رحمه الله تعالى ورضي عنه - : بغدادي المنشأ والمولود يعرف  
بابن البغوي ، وكان من جملة المشايخ وعلماء القوم لم يكن في وقته أحسن طريقة منه ولا اللفظ كلاماً منه ،  
صاحب السري السقطي ومحمد بن القصاب ، وكان من أقران الجنيد - رحمه الله تعالى - ، مات سنة خمس  
وتسعين ومائتين " انظر : الطبقات الكبرى للشعراني ص ١٢٤

<sup>٤٤</sup> أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية - مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك  
نستعين - ت : لجنة من العلماء - ج ٢ ص ١٧٢

<sup>٤٥</sup> " هو : أبو محمد عبد الله بن محمد المرتعض النيسابوري - رحمه الله تعالى - ، صاحب أبا حفص ، ولما  
عثمان ، والجنيد ، وأقام ببغداد حتى صار أوحده مشايخ العراق ، وكان - رحمه الله - مقيماً بمسجد الشونيزية ،  
مات ببغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة " ( انظر : الطبقات الكبرى للشعراني - ص ١٥١ )

<sup>٤٦</sup> شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي - سير أعلام النبلاء - ج ١٤ ص ٢٤٨ -  
مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الثالثة - ١٤٠٥ هـ

<sup>٤٧</sup> أبو نصر السراج الطوسي - اللمع - ت : عماد زكي البارودي - ص ٤٦

<sup>٤٨</sup> أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري - الرسالة القشيرية - ت : خليل المنصور - ص ٩٢

<sup>٤٩</sup> أبو نصر السراج الطوسي - اللمع - ت : عماد زكي البارودي - ص ٥٨ - ٧٥

إنّ فإن ما يسميه أهل التصوف ( الحال ) فإنهم يقصدون به مواجيد قلبية ذوقية يقولون أنها ترد على قلب السالك ، ولأنها كذلك ، فهي ليست أموراً ملموسة ، لذا فقد قرروا - كما يفهم من العبارتين السابقتين للنوري - أن الضامن لانضباطها هو عدم مخالفتها لظاهر الشرع ، فما هي إلا علامات سلوكية تبين لمريد التصوف أين يقف والنوري يرشد السالك طريقهم إلى أن مثل هذا - وهو الالتفات للأحوال أو ادعاؤها - يجب على السالكين اجتنابه ، وعدم الاغترار به ، كذلك فإن ضابط حصول هذه الأحوال هو السلوك الظاهر للعبد من التزام الشرع الشريف وعدمه ، فمن ادعى حصول تلك الأحوال لديه دون أن يشهد له سلوكه بالاستقامة فهو من أهل الكذب كذلك ، وهو متهم في دينه .

أبو العباس أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء الأدمي ( ت : ٣٠٩ هـ ) :  
قال : " من ألزم نفسه آداب الشريعة نور الله قلبه بنور المعرفة ، وأعطى به مقام متابعة الحبيب - صلى الله عليه وسلم - في أوامره ، وأفعاله ، وأخلاقه " <sup>٥١</sup>  
وهذه العبارة هي الأخرى من أهم العبارات التي تقرر موقف أئمة التصوف من الشريعة ، فلفظة ( ألزم ) هنا أتت بمعنى الإيجاب ، وحسب العبارة فإن من أوجب على نفسه التزام آداب الشريعة ، وهي إتيان الأمور واجتناب المنهيات ، كانت مكافأة الله له هي أن يجعله من أهل المعرفة به - سبحانه - ، " والمعرفة - كما مر - هي : " العلم ؛ فكل علم معرفة ، وكل معرفة علم ، وكل عالم بالله عارف ؛ وكل عارف عالم ، وعند القوم - أي الصوفية - المعرفة هي : صفة من عرف الحق - سبحانه - بأسمائه وصفاته ؛ ثم صدق الله - تعالى - في معاملاته ؛ ثم تنقى عن أخلاقه الرديئة وأفاته ؛ ثم طال بالباب وقوفه ودام بالقلب اعتكافه ، فحظي من الله -

<sup>٥١</sup> " أبو العباس أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء الأدمي - رضي الله عنه - ، كان من ظراف مشايخ الصوفية وعلمائهم ، له لسان في فهم القرآن مختص به ، صحب الجنيد وإبراهيم المارستاني ومن فوقهم من المشايخ ، وكان أبو سعيد الخراز - رضي الله عنه - يعظم شأنه حتى قال : " التصوف خلق ، وما رأيت من أهله إلا الجنيد وابن عطاء " ، مات سنة تسع وثلاثمائة " انظر : الطبقات الكبرى - ص ١٣٦ ، طبقات الأولياء - ص ٩٥

" محمد بن علوي المالكي - مفاهيم يجب أن تصحح - ص ٥٣ - دار جوامع الكلم - مصر - د ط - د ت



تعالى - بجميل إقباله ، وصدق الله في جميع أحواله؛ وانقطع عن هواجس نفسه ، ولم يصنع بقلبه إلى خاطر يدعو به إلى غيره " ٥٢

إن عبارة النوري فيها تقرير لوجهة نظر أئمة التصوف ، وتقرر أن أئمة التصوف يأمرهم ب لزوم الشريعة من مأمورات ومنهيات ، والتعامل في السلوك إلى الله - عزوجل - مع الشرع من حيث الإلزام ، وأن هذا هو السبيل الموصلة إلى المعرفة بالله ، والمعرفة هي منتهى أمل السالكين .

وقد استصحبت الإشارة إلى المعرفة بالله الإشارة كذلك إلى مقام المتابعة ، والمراد بالمتابعة - حسب ما يفهم من العبارة - هو تطبيق ما جاء في شريعة الحق - عزوجل - تطبيقاً عملياً ، فالعارف - حسب ما وصفوه - يترجم الشرع بلسان الحال مع لسان المقال ، وهذا هو معنى متابعة الحبيب - صلى الله عليه وسلم - في الأوامر والأفعال والأخلاق .

الشيخ عبد القادر الجيلاني ( ت : ٥٦١ هـ ) :<sup>٥٣</sup>

وهو من أكابر أئمة التصوف الذين حظوا باحترام وإكبار أهل العلم حتى من أرياب الاعتراض على مسلك الصوفية ، قال - رحمه الله - في كتابه ( الفتح الرباني والفيض الرحماني ) : " يقول : " الخلق على ثلاثة أقسام : عامي ، وخاصي ، وخاص الخاص ، فالعامي هو المسلم التقى ، يأخذ الشرع بيده ، يلتزم الشريعة ولا يفارقها ، يعمل بقول الله - عزوجل - : ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه

<sup>٥٢</sup> أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري - الرسالة القشيرية - ت : خليل المنصور - ص ٣٤٢  
<sup>٥٣</sup> هو : الشيخ الإمام العالم الزاهد العارف القدوة ، شيخ الإسلام ، علم الأولياء ، محيي الدين ، أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح عبد الله ابن جنكي نوست الجبلي الحنبلي ، شيخ بغداد ، مولده بجيلان في سنة إحدى وسبعين وأربع مئة ، وقدم بغداد شاباً ، فتفقه على أبي سعد المخرمي ، وسمع من أبي غالب الباقلاني ، وأحمد بن المظفر بن سوس ، وأبي القاسم بن بيان ، وجعفر بن أحمد السراج ، وأبي سعد بن حشيش ، وأبي طالب اليوسفي ، وطائفة ، حدث عنه : السمعاني ، وعمر بن علي القرشي ، والحافظ عبد الغني ، والشيخ موفق الدين ابن قدامة ، وعبد الرازق وموسى ولداه ، والشيخ علي بن إدريس ، وأحمد بن مطيع الباجسراني ، وأبو هريرة ، محمد ابن ليث الوسطاني ، وأكمل بن مسعود الهاشمي ، وأبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن القبيطي ، وخلق ، عاش تسعين سنة ، وانتقل إلى الله في عاشر ربيع الآخر سنة إحدى وستين وخمس مئة " ( انظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء - ج ٢٠ ص ٤٣٩ - ٤٥٠ )

فانتهاوا (الحشر: ٧) فإذا تم هذا في حقه وعمل به ظاهرا وباطنا صار قلبه منورا  
يبصر به" <sup>٥٤</sup>

والرجل - وهو من أئمة التصوف - يؤكد لسالك هذا المسلك على مكانة الشريعة  
وموضعها من السلوك ، و يبين لهم الفارق بين العوام والخواص وخواص الخواص  
حسب رؤيته في التعامل مع الله - سبحانه وتعالى - ، ففي العبارة أكد على الوقوف  
حيث أمر الشارع - عزوجل - وأن التزام الشرع الظاهر هو السبيل الواضحة في  
تنوير الباطن .

وقال - رحمه الله - : " احترموا كتاب الله - عزوجل - وتأدبوا معه ، هو الوصلة  
بينكم وبين الله - عزوجل - ، لا تجعلوه مخلوقا يقول الله - عزوجل - هذا كلامي  
تقولون أنتم : لا - أي : بلسان الحال في المخالفة لا بلسان المقال في الاعتقاد " <sup>٥٥</sup>  
وهذا يبين بما لا يدع مجال للطعن أو القرح ، يبين الصلة الكبرى بين إرشادات أهل  
التصوف والقرآن الكريم والسنة الشريفة ، بل وبين الشخصية الصوفية والشرع الشريف  
جملة ، فهو - حسب كل ما مر - العمدة في سلوكهم ، والتفاضل فيما بينهم إنما  
هو في التمسك به والحفاظ على آدابه ، حيث قرروا أن أدب المتصوف مع الله هو  
أدبه مع تعاليمه التي بينها الله في كتابه ، وأن التمسك بالشرع - كما قرر الشيخ -  
هو وسيلة الاتصال بين السالك وبين ربه .

وفي موضع آخر من الكتاب نفسه يبين الشيخ عبد القادر - رحمه الله تعالى -  
مكان السالك وموضعه من الكتاب والسنة بقوله : " العمل بالقرآن يوقفك على منزله ،  
والعمل بالسنة يوقفك على الرسول نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - " <sup>٥٦</sup>  
فقوله " العمل بالقرآن يوقفك على منزله " : معناه هو أن السبيل لتعميق الصلة بين  
السالك وبين ربه هو القرآن الكريم ، وأن السبيل للوصول بالنبى صلى الله عليه وسلم  
هو الالتزام بكامل سنته صلى الله عليه وسلم .

<sup>٥٤</sup> عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني - الفتح الرباني والفيض الرحماني - ص ٣٤ - مكتبة الإيمان -  
مصر - ط ١ - د ١ - د ٢

<sup>٥٥</sup> السابق - ص ٤٣  
<sup>٥٦</sup> عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني - الفتح الرباني والفيض الرحماني - ص ٥٩

والشيخ مؤلف آخر بين فيه آداب طريق التصوف للمريد ، وهو كتاب " الغنية لطبي طريق الحق " ، عقد فيه بابا تحت عنوان " باب فيما يجب على المبتدئ في هذه الطريقة أولا " ، وقد كثرت في هذا المصنف الإرشادات لمن سلك طريق التصوف على منهج الشيخ عبد القادر ، ومن جملة العبارات التي تفيد في هذا الباب قوله فيه : " فالذي يجب على المبتدئ في هذه الطريقة الاعتقاد الصحيح الذي هو الأساس ، فيكون على عقيدة السلف الصالح أهل السنة القديمة سنة الأنبياء ووالمرسلين ، والصحابة والتابعين ، والأولياء والصدّيقين على ما تقدم ذكره وشرحه ، فعليه بالتمسك بالكتاب والسنة والعمل بهما أمرا ونهيا ، أصلا وفرعا ، فيجعلهما جناحيه يطير بهما في الطريق الواصل إلى الله - عزوجل - ، ثم الصدق ثم الاجتهاد ، حتى يجد الهداية والإرشاد إليه والدليل " ٥٧

وهذه العبارة من الرجل - بما له من قيمة بين أئمة المسلك ، يجب التوقف عندها والتمعن فيها ، لما فيها من واضح الدلالة على تمسك أئمة التصوف بالشرعية المطهرة ، فالرجل هنا يقرر ويوجب على سالك طريق التصوف والتزكية أن يكون على منهج السلف من حيث الاعتقاد الصحيح ، والسلف هنا - كما أبان الرجل - هم الأنبياء والمرسلون والصحابة والتابعون والأولياء والصدّيقون ، ثم التمسك بالكتاب والسنة والعمل بهما في الأمر والنهي ، وعدم مخالفة ما جاء بهما ، في الأصول وفي الفروع ، ثم يؤكد هذا المعنى بقوله : فيجعلهما جناحيه يطير بهما في الطريق الواصل إلى الله - عزوجل - .

٥٧ عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجبلاني - الغنية لطبي طريق الحق عزوجل - ج ٢ - ٤٤٥ - دار إحياء التراث العربي - مصر - ط الأولى - ١٤١٦ هـ

السيد إبراهيم القرشي الدسوقي (٦٧٦هـ) <sup>٥٨</sup>:

والشيخ الدسوقي واحد من أكبر أئمة التصوف المتأخرين ، الذين ظهروا في القرن السابع ، ونقلت عنهم كثير من الإرشادات والأقوال ، وذاعت مدرسته ولاقت قبولا في كثير من بلاد الإسلام .

وإن العبارات التي تنقل عن أئمة التصوف المتأخرين منهم أمثال الشيخ الدسوقي والشيخ عبد القادر من شأنها أن تعكس ما حل بالتصوف من تطور ، ومن شأنه أيضا أن يقف بنا على القضية موضوع البحث ، وهي موقف أئمة التصوف من الشريعة ، فيبين لنا البحث في هذا الصدد من خلال أولئك الأئمة المتأخرين تطور النظرة الصوفية إلى الشريعة ، وهل حل بها تغيير عبر الأزمنة أم أنها مبادئ ثابتة لم تتغير .

والشيخ الدسوقي لم يكن من أهل الإكثار من التصانيف ، إلا أن إرشاداته لمريديه جمعت في كتاب هو ( الجوهرة المضيئة ) ، والذي احتوى على كثير من الشواهد التي تعين الباحث على فهم نظريته إلى الشريعة ومكانها من التصوف .

وإن من جملة العبارات التي نقلت عنه قوله : " إن اتباع الشريعة المطهرة والحقيقة المنورة يثمر غرسها وينبع ثمرها ، فأهل الشريعة هم العلماء بأمر الله والأحكام المشروعة والحلال والحرام والمفروض والواجب والمندوب ، ماسكين بقواعد الملة الحنيفة والأخبار النبوية ، وكلام التفسير والاستنباط والفحص لأهل الاختلاط خير "

٥٩

<sup>٥٨</sup> هو : برهان الدين السيد إبراهيم ابن أبي المجد عبد العزيز الدسوقي القرشي الشافعي ، ينتهي نسبه إلى الإمام الحسين بن علي رضي الله عنه - ، وهو من أجلاء المشايخ أصحاب الخرق ، وهو شيخ الطائفة البرهامية أو البرهانية ، وكان من صدور المقربين ، وكان له المنهاج الأسنى في الحقائق ، والقدم الراسخ في أحوال النهايات ، واليد البيضاء في علوم الموارد ، ولد سنة ٦٣٣هـ على أشهر الروايات ، حيث ذكر ذلك الإمام الشعراني ، والإمام المناوي ، والعارف النبهاني ، والبعض يرى أن مولده كان سنة ٦٥٣هـ ، تلقى عن : السيد أبي الحسن الشاذلي ، والسيد أحمد البدوي ، توفي - رحمه الله - سنة ست وسبعين وست مئة ، وله الشهرة التامة عند أهل مصر من مشرقها لمغربها " ( انظر : لسان التعريف بحال الولي الشريف : جلال الدين الكركي ، شرح شيخ الإسلام أبي العيين سيد إبراهيم الدسوقي على متن أبي شجاع في الفقه الشافعي ، طبقات الشاذلية الكبرى - الطبقات الكبرى : الشعراني )

مصر - ط الأولى - ١٤١٩هـ - الجوهر المضيئة - تحقيق : إبراهيم الرفاعي - ص ٩٣ - مكتبة الرفاعي -

فالشيخ الدسوقي في هذه العبارة يبين نظرته - كما مر - إلى الشريعة وموضعها من السلوك الصوفي، والعبارة تتناول مفهومين ، الأول : تقرير ثمرة الالتزام بالشريعة ، والثاني : النظرة التي يجب أن تكون تجاه أهلها ، أما الثمرة التي يرى الدسوقي أنها تنتج عن لزوم الشريعة فهي حصول المراد ، وهو نجاح مریدهم في الوصول إلى مقصوده ، وهو ما يفهم من قوله ( يثمر غرسها وينبع ثمرها ) ، ثم نظرته لأهل الشرع تتمثل في أنهم العلماء بأمر الله ، والمحافظون على دينه وشريعته ، وهي عبارات فيها ما فيها من معاني الإجلال والإكبار والاعتراف بالحق .

كذلك فالعبارة تفهم مرید أهل التصوف النظرة الصحيحة التي يجب أن يعتقدها هو في أهل الشرع ، فالشريعة عنده هي السبيل للتحقق بمسلك التصوف ، وأهل الشريعة هم خيار أهل الملة ، وهم المحافظون لدين الله ، وسنة سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم هم المنشغلون ببيان أصول الدين ، وفهم أحكامه وإرساء قواعده .

ومن أقواله وتوجيهاته لتلاميذه أيضا قوله : " فاسلك المناهج السديدة ، والشريعة القويمة السعيدة البهية الساطعة اللامعة التي من عمل بها كان عمله مضمونا ، فإن من سلكها واتبع أمرها نجا " <sup>٦٠</sup>

والسلوك هنا مؤداه الاستقامة ، وهي فعل المأمورات واجتناب المنهيات ، وقد ربط الرجل النجاة والوصول إلى غاية السلوك ، ربطها بالعمل بالشريعة الواضحة التي تضمن للمتمسك بها النجاة .

ومن أقواله أيضا : " من كان ملازما للشريعة والحقيقة والطريقة والديانة والصيانة ، وقلة الطمع والزهد والورع والاشتغال بالله - تعالى - والتعفف ، وملازمة الذكر والحلم والأنكار بالأسحار والاستغفار والتذكار ورضى الملك الغفار ، واتبع المختار بالأخبار ، والافتداء بالعلماء الأخيار ، والخروج عما نهى الله عنه من المنهي في الخبر والأثر ، فإن الله - تعالى - يقول : ( وجوه يومئذ ناضرة - إلى ربها ناظرة ) ، أولئك هم العلماء العاملون الصادقون الصديقون المخلصون المحققون العارفون بالله - تعالى -

المحبون المبتلون المشتغلون الواصلون الذين جعلوا الذكر قوتهم والاشتغال بالله - تعالى - دأبهم ، والافتداء بالكتاب فرضهم ، واتباع الشريعة مهنتهم ..<sup>١١</sup> قلت : وهذه العبارة من أجمع العبارات وأوعاها في بابها ، حيث جمعت بين المصطلحات الثلاثة التي تندرج جميعها تحت مسمى " مقام الإحسان " ، وهي " الشريعة - الطريقة - الحقيقة " ، فقد احتوت العبارة على المراتب ( المعرفية ) التي أبانها أهل التصوف ، وهي ( الشريعة والطريقة والحقيقة ) ، فالشريعة - عندهم - هي علم الفقه الظاهر ، والطريقة هي علم السلوك ، والحقيقة هي الثمرة من سلوك طريق أهل الشريعة والحقيقة ، فيصل صاحبها إلى حقيقة الدين ، ثم تناولت العبارة بعض أخلاق السالكين ، وهي : " الزهد والورع وقلة الطمع " ، كما تناولت الجانب السلوكي والخلفي عند الحديث عن الحلم والذكر والاستغفار ، ثم أكد على جانب الاتباع ، وهو موضع الشاهد هنا ، وهو قوله : ( واتبع المختار بالأخبار ، والافتداء بالعلماء الأخيار ، والخروج عما نهى الله عنه من المنهي في الخبر والأثر ) ، ثم بعد هذا الإجمال تصف العبارة أهل هذه الصفات بأنهم هم " العلماء العاملون الصادقون " ، وأهمية تلك العبارة تتأتى من كونها جامعة مانعة واعية ، تترجم الحال التي يراها أئمة التصوف واجبة على من سلك طريق التصوف ، تترجمه حالا ومقالا ، ففيها جوانب " الاتباع - الافتداء - التشريع - التحقق " .

ومن أقواله أيضا في هذا الباب المهم قوله للمريد السالك على طريقه قال : " يا هذا اسلك طريق النسك على حكم كتاب الله وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج إلى بيت الله الحرام ، والاشتغال بذكر الله والطهارة ، والتوجه والعمل ، فإن العبد إذا عامل الله ألبسه خلعة القبول والرضى ... إلخ " <sup>١٢</sup> وهذا التوجيه امتداد للمفاهيم السابقة ، وتأكيد عليها ، ففيها توجيه واضح لسالك طريق التصوف للتمسك بما حكم به الله - عزوجل - في كتابه ، وما جاء على لسان النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فالنسك وهو التعبد وهو ما فصله بعد إجمال وهو ( إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج ، ، إلخ ) ، لا بد أن يؤسس في شخص المرید على

<sup>١١</sup> إبراهيم المسوقي القرشي - الجوهرة المضيئة - تحقيق : إبراهيم الرفاعي - ص ٣٩

<sup>١٢</sup> إبراهيم المسوقي القرشي - الجوهرة المضيئة - تحقيق : إبراهيم الرفاعي - ص ٦٤

الكتاب والسنة ، فلا يخرج عنهما ، ولا يبتدع شيئا من عند نفسه ، وقوله: " فإن العبد إذا عامل الله ألبسه خلة القبول والرضى " ، فيه بيان لمعنى معاملة الله ، وهي التي لخصها الرجل - كما يفهم من عبارته - في الالتزام بحكم كتاب الله وسنة رسوله ، ثم بيان للوصول للغاية من الطريق وهي قبول العبد من الجنب الإلهي .

ومن اللوازم التي أوردها الرجل في إرشاداته ، وأكد عليها ، وألزم بها سالك طريق التصوف أهمية طلب مريد العلم الشرعي ، قال - رحمه الله - : " فاعلم أن طلب الشريعة فرض على كل مسلم ؛ لأن فرض فروض الدين كلمة الشهادتين وصدق نية خالصة ، ثم يتبع فرض اللسان بما أعلن وبين بالأعمال الصالحات " ٦٣

وهذا التوجيه هو من الأهمية بمكان ، فما أحوج كثيرين من المنتسبين للتصوف في هذا العصر إليه ، ومن باب إحقاق الحق ، فإن كثيرا من الطرق والمدارس الصوفية لا تولي العلم الشرعي أي اهتمام ، وهو أمر خطير من حيث دلالاته ، فهو يضرب إخلاص المتصوف في طلب السلوك في مقتل ، غير أننا نرى على الجانب الآخر كثيرا من الطرق والمدارس الصوفية المستنيرة على وعي بمكان الشرع من التصوف ، وأن التصوف إنما يؤسس على التشريع في حقيقته ، وعبرة الرجل قد تكون صادمة للكثيرين من أرباب الاعتراض على التصوف ، ومن يصفونه بالتحلل من الشريعة ، بل قد تكون صادمة كذلك لبعض أدعياء التصوف ، ممن فهموا التصوف على أنه ركون للدعة والخمول ، وعدم السعي على أسباب العلم والتفقه في الدين ، فالشيخ هنا يوجب ويلزم السالك لطريق أهل التصوف بالتفقه في الجانب الشرعي ، بل يراه واجبا على كل مسلم لا على المتصوف فحسب .

ومن أقواله أيضا قوله : " لا فرق بين الشريعة والحقيقة ، لكن الشريعة أصل والحقيقة فرع من الشريعة ، وقال بعضهم : بل الشريعة هي الحقيقة ، والصحيح أن الشريعة هي أصل كل علم وأصل كل ما جاء به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " ٦٤

٦٣ السابق : ص ٨١

٦٤ إبراهيم الدسوقي القرشي - الجوهر المضيئة - تحقيق : إبراهيم الرفاعي - ص ٨٥

وهو يسير في عباراته على نفس وتيرة التفهيم التي يؤسس بها في نفس المرید إكبار أمر الشرع ، فيؤكد في قلوب أرباب مسلك التصوف على أن الشريعة هي أساس الطريق ، ولا نجاة بغير الالتزام بها ، والوقوف عند حدودها ، كما يزيل إشكالا قد يحصل لدي البعض ، فيخلطون بين الشريعة والحقيقة ، فالشريعة هي الأحكام الظاهرة ، والحقيقة هي منتهى السير ، ومبلغ العلم ، ومحط الرحال ، والوصول إلى الحقيقة لا بد فيه من التزام الشرع أولا وآخرا ، فإذا ما تم ذلك كان المرید في وصوله للحقيقة ذا قدم راسخة في الطريق ، فالرجل يبين أن الشريعة والحقيقة واحد ، غير أن الشريعة مقدمة على الحقيقة ، وأنها هي أصل كل علم .

وفي النطاق نفسه يقول : " فإن اتباع الشريعة المطهرة والحقيقة المنورة يثمر غرسها وينبع ثمرها ، فأهل الشريعة هم العلماء بأمر الله والأحكام المشروعة والحلال والحرام ، والمفروض والواجب والمندوب ، ماسكين بقواعد الملة الحنفية والأخبار النبوية .... " <sup>٦٥</sup> ، فيبين ثمرة تلازم الشريعة والحقيقة في قلب المرید، ويبين فضل أهل الشرع وأنهم أعمدة هذا الدين الحنيف ، فهذا النمط من الفكر الداعي إلى لزوم الشرع الشريف هو ما درج عليه الشيخ الدسوقي وأقرانه من أرباب المدارس الصوفية في تربية وتسليك مریديهم .

وقد ورد عن الشيخ الدسوقي في ( الطبقات الكبرى ) أنه جاءه رجل فقال : أريد أن أسلك طريق الحقيقة، فقال : يا ولدي ، الزم أولا طريق النسك على كتاب الله - تعالى - ، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - المرضية الزاهرة الباهرة التي نورها جلا الظلم ، وأنار بطاح مكة ، والمدينة والشام ومصر ، والعراق واليمن والمشرق والمغرب ، والأفق العلوي والسفلي ، فإذا عملت بها ؛ انقذ لك منها علم الحقائق والأسرار " <sup>٦٦</sup>

والقصة هنا تستلقت النظر إلى معنى من أهم المعاني ، وهو الإخلاص في طلب السلوك ، فلا وصول إلا به ، فكان رد الشيخ أن لا وصول بغير الشرع ملازما

<sup>٦٥</sup> إبراهيم الدسوقي القرشي - الجوهرة المضيئة - تحقيق : إبراهيم الرفاعي - ص ٩٣  
<sup>٦٦</sup> أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري المشهور بالشعراني - الطبقات الكبرى - ت : خليل منصور - ص ٢٣٧



للإخلا من أجل الوصول ، فالرجل هنا طلب الحقيقة ، وهي الغاية والمنتهى ، وهي ثمرة الوصول إلى مقام الإحسان ، فكان رد الشيخ عليه بالعبارة يقرر أن لا وصول إلى الحقيقة إلا بلزوم الشريعة والحفاظ على سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - في الأقوال والأفعال والأحوال .

فخلاصة القول هنا أن الشيخ إبراهيم الدسوقي - رحمه الله - أنشأ مدرسته في التصوف ، وربي تلاميذه وأديبهم على ما قرره السلف الصالح من أئمة الأمة ، وأئمة مسلك التصوف من التمسك بالشريعة، ورد كل ما خالفها ، مبينا أن التصوف في جوهره هو العمل الحقيقي بمراتب الدين ، وفق الشريعة الظاهرة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن قواعد علم التصوف لا تنفك مطلقاً عن الشريعة المطهرة .

شيخ الإسلام عبد الوهاب الشعراني (ت: ٩٧٣هـ) :<sup>١٧</sup>

وهو - رحمه الله - من أئمة الشرع ، ومن أعلام الشافعية ، وله مصنفات عدة في علوم الدين ، ثم في علم التصوف ، وهو من أكابر أئمة التصوف في القرن العاشر ، وقد احتوت مصنفاته في التصوف والسلوك على كثير من الإرشادات الهامة لطالب السلوك ، قال - رحمه الله - في كتابه " تنبيه المغترين أواخر القرن العاشر على ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر " : من أخلاق السلف الصالح - رضي الله عنهم - ملازمة الكتاب والسنة كلزوم الظل للشاخص ، ولا يتصدر أحدهم للإرشاد إلا بعد تجرعه في علوم الشريعة المطهرة ، بحيث يقع على جميع أدلة المذاهب المندرسية والمستعملة ، ويصير يقطع العلماء في مجالس المناظرة بالحجج القاطعة أو الراجعة الواضحة ،

<sup>١٧</sup> هو : أبو المواهب سيدي عبد الوهاب ابن الشيخ أحمد بن الشيخ علي بن الشيخ أحمد بن الشيخ محمد بن الشيخ موسى بن السلطان محمد بن السيد موسى بن سيدي محمد بن الحنفية ابن سيدنا علي كرم الله وجهه ، ترجمه تسميته بالشعراني إلى بلدة أبيه " ساقية بني شعرة " التي انتقل إليها بعد أربعين يوماً من مولده ، حفظ القرآن ، وكان مجتهداً في العبادة ، حفظ متون العلوم من فقه ونحو وغيره ، ثم أخذ في دراستها على يده أخيه الأكبر الشيخ عبد القادر ، ارتحل عام ٩١١هـ مع أخيه إلى القاهرة ، اتصل بالإمام السيوطي ، والإمام اللقاني ، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، وشهاب الدين الرملي الشافعي ، جاوزت مؤلفاته الثلاثمائة كتاب في مختلف العلوم من تفسير وحديث وطب ولغة وتصوف وفقه " انظر " بحار الولاية المحمدية - د. جودة أبو اليزيد المهدي - ص ٥٨٣

وكتب القوم مشحونة بذلك كما يظهر من أقوالهم وأفعالهم " ٦٨ ، ومقصوده من السلف الصالح هنا هم أئمة التصوف كما هو ظاهر من سياق العبارة ، وحديثه عن كتب القوم .

وقوله " ملازمة الكتاب والسنة كلزوم الظل للشاخص " : هو المعنى ذاته الذي حرص أئمة التصوف على بيانه للناس كافة ، إدراكا منهم أن سياي زمن ينتسب إلى التصوف قوم ليسوا من أهله ، فيبدلون ويحرفون ، فأكد الأئمة ومنهم الشيخ عبد الوهاب الشعراني ، أكد أن قواعد التصوف لا تبدل أو تغير ، وإن تقادم الزمن ، فإن ذلك ادعى إلى التمسك بالكتاب والسنة الممثلين للشرع الظاهر ، وأنه لا تصوف إلا بعد أن يلم المرید بهما حالا ومقالا ، وهو معنى " ملازمة الظل للشاخص ، فتكون قواعد الدين المستمدة من الكتاب والسنة مترجمة في سلوك المتصوف .

وقوله " لا يتصدر أحد للإرشاد إلا بعد تجرته في علوم الشريعة المطهرة .. إلخ العبارة " : فيه تأكيد أن من ارتقى في التصوف إلى درجة الإرشاد والدعوة إلى الله ، فإنه لا يصح له ذلك إلا بعد إجازة بل إجازات في العلوم الشرعية الظاهرة ، وهو ما يؤكد على بيان مكان ومكانة الفقه والحديث وأمثالهما من العلوم التي تشعبت عن القرآن والسنة من علم التصوف ، وفكر أئمتهم ، وسوف يأتي الكلام تفصيلا عن هذا الأمر عند الحديث عن شروط المشايخ المريرين كما تكلم عنها أئمة التصوف في مصنفاتهم .

وقال - رحمه الله - في المؤلف نفسه ما نصه : " ومن أخلاقهم - رضي الله عنهم - توقفهم عن كل فعل أو قول حتى يعرفوا ميزانه على الكتاب والسنة أو العرف ، لأن العرف من جملة الشريعة ، قال الله تعالى : " خذ العفو وأمر بالعرف " الأعراف ١٩٩ ، فعلم أن القوم لا يكتفون في أقوالهم وأفعالهم بمجرد عمل الناس بها لاحتمال أن يكون ذلك الفعل أو القول من جملة البدع التي لا يشهد لها كتاب ولا سنة " .

٦٨ - أبو الوهاب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري المشهور بالشعراني - تنبيه المغترين أو آخر القرن للمتر فيما خلفوا فيه سلفهم الطاهر - تحقيق : وائل أحمد عبد الرحمن - ص ٢٠ - المكتبة التوفيقية - مصر - ط ١ - د ١

ومن الواضح أن بيان شرعية التصوف ، والتأكيد على مكان الشريعة من علم السلوك هو فكرة أهمت الشعراني كما أهمت غيره ، فهو يؤكد عليها بكل ما أوتي من قوة ، كما هو الحال مع كثير من أئمة التصوف ، والتأكيد هنا منه على جانب تعريف الدقة في السلوك إلى الله من المتصوف نفسه من أجل ضبط سيره على قواعد الشرع ، كي لا تنزل قدمه فينحرف عن جادة الطريق إذا هو خالف قواعد الشرع الشريف التي أرساها الكتاب والسنة ، ثم أضاف العرف بنص قرآني قاطع ليبين عمق الفهم الصوفي للدين من حيث الآداب الشرعية .

أحمد بن عجيبة الحسني ( ت : ١٢٢٤ هـ ) ٦٩ :

وهو من أكابر المصنفين في التصوف في العصر الحديث ، قال في شرحه على المباحث الأصلية لابن البناء السراقسطي ما نصه : " وأحسن المذاهب في الأحكام مذهب الفقهاء المرجوع إليهم ، كالأئمة الأربعة ، فالتقييد بمذهب واحد أجمع للحنفية ، وأقرب للتبصر ، وأدعى للتحقيق ، وأسهل تناولا ، وعلى هذا درج سلفنا وأشياخنا ، فكان الجنيد ثوريا - أي على مذهب سفيان الثوري - ، والشبلي مالكيًا ، والمحاسبي شافعيًا ، والجريدي حنفيًا ، والجيلاني حنبليًا ، والشاذلي وشيخه مالكيين ، لكن لا ينبغي لمن تجرع في العلم من الصوفية أن يرضى بريقة التقليد ، ويتجمد على قول إمامه من غير أن يعرف أصله ، بل ينبغي له أن يأخذ الأحكام من أصولها ، ويعلم مأخذها وعللها " ٧٠ .

وابن عجيبة هنا لا يؤكد على أهمية الفقه فحسب ، بل يبين ما كان عليه أئمة المسلك ( التصوف ) ، وأن كلا منهم كان يلتزم في الفقه الظاهر بمذهب من المذاهب التي رضيت عنها الأمة وأجمعت عليها ، مبينا أن المتصوف - إن أراد كمال السلوك - فعليه أن يلتزم بمذهب واحد لئلا تتشعب به السبل .

ويبين الرجل في عبارته أن أئمة التصوف كانوا يتقيدون في كل علم بشيخ ، فكان الفقه والحديث لديهم مقدمين ، بل هما أساس السلوك ، وهما السبيل إلى التشريع ، ثم

٦٩ مطلوب ترجمته

٧٠ أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني - الفتوحات الإلهية شرح المباحث الأصلية - ص ١٠٩ - مكتبة أم القرى - مصر - د - ط - ٢٠١٢ م

إلى التحقق إلى جانب التصوف ، قال الطوسي في " اللمع " : " سمعت أحمد بن علي الوجيهي يقول : سمعت أبا علي الروزباري يقول : كان أستاذي في علم التصوف : الجنيد ، وكان أستاذي في الفقه : أبو العباس بن سريج ، وكان أستاذي في النحو واللغة: ثعلب، وكان أستاذي في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إبراهيم الحربي " <sup>٧١</sup>  
الإمام الحداد التريمي <sup>٧٢</sup> :

وهو من أئمة التصوف المتأخرين ، قال في رسالته " المعاونة والموازرة " التي صنفها لبيان جملة من الآداب لسالك طريق التصوف : قال : "واعلم أنه لا يصلح التقرب إلى الله إلا بما شرعه على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - من الفرائض والنوافل ، وقد تؤثر النية الصادقة في الأمر المباح فيصير قرية إلى الله من حيث إن الوسائل حكم المقاصد ، كمن ينوي بأكله التقوي على طاعة الله ، وبإتيانه أهله التسبب في حصول ولد يعبد الله " <sup>٧٣</sup>

والعبارة تحذير من الانحراف عن الثوابت التعبدية التي وردت في صحيح الدين ، وبيان لسالك طريقهم بوجوب الاجتهاد في تحري تلك الأمور ، وحول المعنى ذاته قال أيضا : " وعليك بعمارة الاوقات بوظائف العبادات حتى لا تمر ساعة من ليل او نهار الا وتكون لك فيها وظيفة من الخير تستغرها بها فبذلك تظهر بركات الاوقات ، وتحصل فائدة العمر ، ويدوم الاقبال على الله تعالى ، وينبغي ان تجعل لما تتعاطاه من العادات كالاكل والشرب والسعي للمعاش اوقاتا تخصصها " <sup>٧٤</sup>

وقال : " وينبغي أن يكون لك ورد من قراءة العلم النافع ، وهو الذي يزيد في معرفتك بذات الله وأقواله وصفاته وأفعاله وآياته ، وتعرف ما أمرك به من طاعته ونهاك عنه من معصيته ... إلى قوله : وهذا العلم ميثوث في الكتاب والسنة وكتب

<sup>٧١</sup> أبو نصر السراج الطوسي - اللمع - ت : عماد البارودي - ص ١١١  
<sup>٧٢</sup> ترجمة

<sup>٧٣</sup> عبد الله بن علوي الحداد الحضرمي الشافعي - المعاونة والموازرة للراغبين من المؤمنين في سلوك طريق الأخرة - ص ٢٥ - دار الحاوي - اليمن - ط الثانية - ١٤١٤ هـ  
<sup>٧٤</sup> ترجمة

<sup>٧٥</sup> عبد الله بن علوي الحداد الحضرمي الشافعي - المعاونة والموازرة للراغبين من المؤمنين في سلوك طريق الأخرة - ص ٣٥

الأئمة " ٧٥ ، وقال : " وعليك بالإكثار من قراءة كتب الحديث والتفسير ومن مطالعة كتب القوم عامة " ٧٦ ، فكل تلكم الإرشادات بيان واضح لنظرة الرجل إلى الجانب الشرعي .

الشيخ محمد ماضي أبو العزائم ٧٧ :

وهو - رحمه الله - من أكابر أئمة التصوف في العصر الحديث ، ومن أكابر علماء الأزهر الشريف المشهود لهم ، وهو صاحب مدرسة صوفية كبرى قامت على أسس الشريعة الغراء ، قال - رحمه الله - : " من أكد آداب الطريق : التزام أحكام الشرع : " هو مراقبة الله تعالى في سائر الأحوال ، ولا يمكن ذلك إلا بتأدية الفرائض ، وترك المحرمات ، وامتنال أوامر الله ، واجتناب نواهيه ، والقيام بالنوافل ، وتجنب الشبه ، مع اعتقاد التقصير والعجز عن أداء ما يليق بجناب الله عزوجل " ٧٨

فالالتزام الشرعي - حسب الرجل - هو من أول الآداب التي تجب على المرید ، ويتمثل هذا الالتزام في الانتماء بأوامر الشرع ، والانتهاز عن نواهيه ، والاجتهاد في أداء أقضية العبادة ، وحتى يتمكن المرید من أداء ذلك على الوجه الأتم أوجبوا على المرید تحصيل ما يكفي من العلم حتى يتمكن في فنون العبادة ، قال - رحمه الله - تحت عنوان " مراحل الطريق " : " ثانيا : أن يحصل فقه الشريعة عقيدة وعبادة ، ثم ذكر علم التوحيد وعلم العبادات وتحصيل ما يكفي من القرآن الكريم " ٧٩

فكان فكر الرجل - رحمه الله - فكرا شرعيا صوفا مستنيرا ، لا يرى انفكاكا بين الشريعة والحقيقة ، فكانت الطريقة - عنده - هي ما كان أساسه الشرع الشريف ، قال - رحمه الله تحت عنوان " الحث على اتباع سنة خير المرسلين " قال : " قدمت لك أن الطريق إلى الله تعالى هو العمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما كان يعمل سلفنا الصالح عضا بالنواجذ على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم " ٨٠

٧٥ السابق : ص ٤٩

٧٦ السابق : ص ٤٩

ترجمة ٧٧

٧٨ محمد ماضي أبو العزائم - الطريق إلى الله - ص ٣٥ - دار المدينة المنورة - مصر - ط الثانية - ١٤٠٥ هـ

٧٩ السابق : ص ٤٠/٣٦ بتصرف

٨٠ محمد ماضي أبو العزائم - الطريق إلى الله - ص ٤٦

وقال : " إن الأصول الشرعية يجب على السالك في طريق الله أن يرهاها حق عايتها ، فلا يحيد عنها قيد شعرة ، والسلوك إلى الله تعالى لا يمكن أن يكون من غير الطريق الشرعي " <sup>٨١</sup>

الشيخ محمد زكي إبراهيم <sup>٨٢</sup> :

وهو - أيضا - من أئمة التصوف الكبار المنادين بالتأصيل الشرعي للتصوف في القرن الماضي ، قال - رحمه الله - في كتابه " أصول الوصول " تحت عنوان : ( دعوى مخالفة الشريعة للحقيقة ) قال : " وقد التمس بعض اصحاب الاهواء من قصة موسى والخضر ما جعلوه دليلا باطلا على مخالفاتهم للمعروف من الدين بالضرورة ، فقالوا : إن الشريعة شيء والحقيقة شيء آخر ، وإن العبد لا يزال ملتزما حدود الدين حتى ينتقل من مقام الشريعة إلى مقام الحقيقة ، فتسقط عنه التكليف ، ويقولون : لأن الله تعالى قال : " واعبد ربك حتى يأتيك اليقين " الحجر ٤٩ ، واليقين هنا هو الموت ، ولكنهم يقولون زورا وكذبا ان اليقين هو مقام الحقيقة ، فاذا وصل الانسان عندهم الى هذا المقام سقطت عنه العبادات ، وذابت امامه الحدود ، ولا عليه ان يرتكب الكبائر الموقفة باسم السر ، وتحت ستار القياس على الخضر ، ونعوذ بالله العلي العظيم من الضلال " <sup>٨٣</sup>

وقال : " إن القول بمخالفة الشريعة للحقيقة على أى وجه زندقة ، ربما افضت بصاحبها بعد ذلك الى الردة بعد الاسلام ، فالاسلام فعلا يعترف بالشريعة على انها ظواهر الامور وصور العبادات ، فهما شيء واحد لا ينفصم ، ولا يقوم احدهما الا بقيام الاخر ، كالروح في الجسد ، والماء في العود... فلا قيام لأحدهما الا بقيام الآخر " <sup>٨٤</sup>

<sup>٨١</sup> السابق : ص ٦٩

<sup>٨٢</sup> ترجمة

<sup>٨٣</sup> محمد زكي إبراهيم - أصول الوصول - ص ٢٠٤-٢٠٥ - مؤسسة إحياء التراث الصوفي - مصر - ط الثانية - ٢٠١٥ م

<sup>٨٤</sup> محمد زكي إبراهيم - أصول الوصول - ص ٢٠٩

خاتمة:

فتلك عبارات أئمة التصوف من القدماء والمحدثين في بيان مكان ومكانة الشريعة من التصوف ، وقد بان من تلك العبارات أن السلوك إلى الله - كما يراه الصوفية - قائم في أساسه على كل ما هو مطابق لشريع الله وكتابه الكريم وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وأن كل ما أحدثه أهل البدع بعد ذلك هو مردود على أهله .  
وقد عقد الشاطبي فصلا كاملا في كتابه " الاعتصام " <sup>٨٥</sup> يتحدث فيه عن تمسك أئمة الصوفية بالكتاب والسنة، وفرضهم ذلك على من سلم مسلكتهم ، وكذلك ابن القيم في " مدارج السالكين " <sup>٨٦</sup>

ولأنمة الصوفية مصنفات في الآداب الشرعية ، يدرجون فيها المرید على التطبيق العملي للشريعة ، وتوطين النفس على الانضباط وفق ما جاء في القرآن الكريم والالتزام بسنن الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - ، وهي مثل رسالة " الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية " للإمام عبد الوهاب الشعراني ، ورسالة " المعاونة والمواظرة والمظاهرة للراغبين من المؤمنين في سلوك طريق الآخرة " للإمام الحداد التريمي .

ونستطيع أجمال الأفكار السابقة فيما يلي :

- استحوذ التأكيد على ضرورة الالتزام بالشريعة وأنها جزء أصيل من السلوك اللازم لسالك طريق التصوف على قدر كبير من اهتمام أئمة التصوف المتقدمين والمتأخرين .

- شدد أئمة التصوف في ضرورة متابعة ما جاء في القرآن الكريم والسنة الشريفة وما ورد في كتب أهل العلم ، مؤكدين على أن ذلك ركن ركين من أركان السلوك ، وأنه من دواعي تنمية بناء شخصية السالك طريق التصوف .

- فقه كثير من أئمة التصوف إلى ما هوجم به التصوف من دعاوي التحلل من الشريعة فردوا ذلك في مصنفاتهم بالدليل .

- المتتبع مصنفات أهل التصوف عبر الأزمنة من المتقدمين والمتأخرين يجدهم يؤكدون على ضرورة الالتزام بالشريعة ، ويبينون فضلها على السالك ، وهذا بين واضح من خلال حصر الأقوال السابقة حسب ترتيبها الزمني .

<sup>٨٥</sup> أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي - الاعتصام - ت : سليم بن عيد الهلالي ص ١٢٠  
<sup>٨٦</sup> أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية - مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين - ت : مجموعة من العلماء - ج ٢ ص ١٧٢

المصادر والمراجع :

- أبو البركات سيدي أحمد الدردير - د. عبد الحلیم محمود - دار المعارف - مصر - د ط - د ت
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - محمد بن علي بن محمد الشوكاني - تحقيق : أبو حفص سامي بن العربي الأثري - دار الفضيلة - الرياض - ط الأولى - ١٤٢١ هـ
- أصول الوصول أدلة أهم معالم الصوفية الحققة من صريح الكتاب وصحيح السنة - محمد زكي إبراهيم - مؤسسة إحياء التراث الصوفي - ط الخامسة - ٢٠٠٥ م
- الأعلام - خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - ط الخامسة عشرة - ٢٠٠٢ م
- بحار الولاية المحمدية - د. جودة المهدي - دار غريب - القاهرة - ط الأولى - ١٤١٨ هـ
- الجوهرة المضيئة - إبراهيم الدسوقي القرشي - تحقيق : إبراهيم الرفاعي - مكتبة الرفاعي - مصر - ط الأولى - ١٤١٩ هـ
- الرسالة القشيرية - أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري ت : خليل المنصور - دار الكتب العلمية - بيروت - د ط - ١٤٢٢ هـ
- سير أعلام النبلاء - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الثالثة - ١٤٠٥ هـ
- طبقات الأولياء - ابن الملقن - تحقيق د. نور الدين شريعة - مكتبة الخانجي - مصر - ط الأولى - ١٣٩٣ هـ
- طبقات الصوفية - أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الثانية - ٢٠٠٢ م
- الطبقات الكبرى المسماة بلواقح الأنوار في طبقات الأخيار - أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري المشهور بالشعراني ت : خليل منصور - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٤١٨ هـ
- الطريق إلى الله - محمد ماضي أبو العزائم - دار المدينة المنورة - مصر - ط الثانية - ١٤٠٥ هـ



- الغنية لطالبي طريق الحق عزوجل - عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني - دار إحياء التراث العربي - مصر - ط الأولى - ١٤١٦ هـ
- الفتح الرباني والفيض الرحماني - عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني - مكتبة الإيمان - مصر - د ط - د ت
- الفتوحات الإلهية شرح المباحث الأصلية - أحمد بن محمد بن عبيدة الحسني - مكتبة أم القرى - مصر - د ط - ٢٠١٢ م
- قواعد التصوف - أحمد بن أحمد البرنسي المغربي المشتهر بزروق - ت : محمود بيروتي - دار البيروتي - دمشق - ط الأولى - ٢٠٠٤ م
- اللمع في تاريخ التصوف - أبو نصر السراج الطوسي - ت : عماد زكي البارودي - المكتبة التوفيقية - مصر - د ط - د ت
- مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية تحقيق : لجنة من العلماء - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - د ت
- المعاونة والموازرة للراغبين من المؤمنين في سلوك طريق الآخرة - عبد الله بن علوي الحداد الحضرمي الشافعي - دار الحاوي - اليمن - ط الثانية - ١٤١٤ هـ
- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - دار الشروق الدولية - مصر - ط الرابعة - ٢٠٠٤ م
- مفاهيم يجب أن تصحح - محمد بن علوي المالكي - دار جوامع الكلم - مصر - د ط - د ت
- مناهل العرفان في علوم القرآن - محمد عبد العظيم الزرقاني - تحقيق : أحمد بن علي - دار الحديث - مصر - د ط - ٢٠٠١ م
- نيل الأوطار - محمد بن علي بن محمد الشوكاني - تحقيق : رائد صبري - بيت الأفكار الدولية - لبنان - د ط - د ت